مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/6

الشراكة الخليجية وحدود فاعليتها في تحقيق التوازن الإقليمي

مجلس التعاون الخليجي نموذجاً

شُبر عبد الوهاب راشد

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الشراكة الخليجية وحدود فاعليتها في تحقيق التوازن الإقليمي: مجلس التعاون الخليجي نموذجاً

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

شُبر عبد الوهاب راشد / كاتب وباحث سياسي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تُعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق الحساسة والحيوية، لما لها من أهمية كبرى في الجغرافية السياسية للعالم، إذ تتقاطع فيها المصالح الدولية والإقليمية والسباق على النفوذ بشكل مكثف. وتأتي أهمية هذه المنطقة بحكم موقعها الجيوستراتيجي، وما تمتلكه من ثروات هائلة من الموارد الغنية، وبحكم كونها ممراً رئيسياً للتجارة العالمية. وقد شكّلت هذه المزايا أهمية كبرى للقوى المنافسة في المنطقة، الأمر الذي جعلها ساحةً دائمة للتنافس والنفوذ، ومجالاً مفتوحاً لتوازنات القوى المختلفة عبر التاريخ الحديث والمعاصر. ومن هذا المنطلق، ظهرت الحاجة الماسة والضرورية لصياغة مؤسسية تنظم العلاقات بين دول الخليج العربي وتنسق المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، فكان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 تجسيداً عملياً لهذه الرؤية. لقد اعتُبر إنشاء المجلس محاولةً استراتيجية لتشكيل شراكة إقليمية قائمة على المصالح المشتركة بين دول الخليج العربي، وهدفها حماية الأمن الجماعي وتدعيم الاستقرار الداخلي، وأهمية كبرى في مواجهة التحديات الإقليمية المتنامية.

مع تقدم الزمن، أصبحت هذه الشراكة منطلقاً مهماً في رسم ملامح السياسة الخليجية إزاء العالم والإقليم. وعلى الرغم من تباين الاختلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وإمكاناتها السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، إلا أن هذا النموذج نجح

نسبياً في إدارة التعاون القابل للتطور، كما منح المجلس لنفسه مكانة متقدمة في موازين القوى الدولية والإقليمية، لاسيّما في مجالات الطاقة والاقتصاد والدبلوماسية.

إن دراسة الشراكة الخليجية تكتسب أهميتها من التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها كافية لضمان الأمن القومي، بل تعددت أدوات الحماية لتشمل خطوات الشراكة والتعاون السياسي والاقتصادي في ظل التهديدات المتصاعدة، مما يمنح هذه الشراكة نوعاً من تحقيق التوازن والاستقرار الإقليمي. فالشراكة لا يُراد بها مجرد تنسيق مرحلي عابر، بل لتحقيق توازن إقليمي يحد من الهيمنة الخارجية ويمنح دول الخليج قدرة أكبر على إدارة مصالحها بنفسها في بيئة تتسم بالاضطراب وتنازع القوى الكبرى والإقليمية على الموارد.

من جانبٍ آخر، فإن مفهوم التوازن الإقليمي والدولي يشكّل منطلقاً أساسياً في عملية فهم طبيعة السلوك السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي، فالتوازن بمختلف أشكاله ومستوياته يُعدّ حجر الزاوية في نظريات العلاقات الدولية، ويعبّر عن السعي المستمر لتجنب اختلال موازين القوة، سواء عبر التحالفات أو بناء القدرات الذاتية أو إقامة شراكات استراتيجية. ومن هنا يمكن اعتبار الشراكة الخليجية بوصفها أداة لتحقيق توازن مركب يجمع بين البعد الأمني والاقتصادي والسياسي في مواجهة التهديدات الإقليمية المتزايدة، وبين تحقيق توازن من خلال هذه الشراكات، الهدف منها هو توسيع التعاون ليشمل أبعد المجالات.

تسعى الورقة إلى تحليل مفهوم الشراكة الخليجية بوصفها شراكة استطاعت تحقيق التوازن الخليجي في ضوء نظريات التوازن في العلاقات الدولية، من خلال تقديم مدخل مفاهيمي ونظري يوضح طبيعة التوازن على المستوى الإقليمي الذي يحققه مجلس التعاون وآليات تحقيقه والأطراف المعنية به، وصولاً إلى تحديد ما إذا كان هذا التوازن نابعاً من منطلقات قوة أو مصالح أو تهديدات. فالغاية النهائية هي الوصول إلى فهم أعمق لكيفية مساهمة الشراكة الخليجية في صياغة توازنٍ إقليمي مستقر يحافظ على مكانة الخليج في النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسها تحدياً مستمراً يتمثل في تحقيق توازنٍ إقليمي فعّال يحافظ على أمنها واستقرارها في ظل بيئة إقليمية معقدة ومشحونة بالتنافس والنفوذ الخارجي. ورغم ما حققته من نجاحات في مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي، إلا أن مدى قدرة هذه الشراكة الخليجية على تشكيل توازنٍ مستدام ما زال موضع تساؤل وتحليل. فالتغيرات المتسارعة في موازين القوى الإقليمية، لاسيما تصاعد الدورين الإيراني والتركي، وتبدل مواقف القوى الدولية الكبرى، تفرض على دول الخليج إعادة النظر في مفهوم الشراكة ذاته وطبيعة التوازن الذي يمكن أن ينتج عنها.

من هنا تنطلق الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة في التساؤل: (إلى أي مدى استطاعت الشراكة في دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق توازن قوى على المستوى الإقليمي يحمي المصالح الجماعية في ظل التهديدات الإقليمية والتغيرات الدولية؟) ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الشراكة الخليجية وطبيعة أهدافها الاستراتيجية؟
- أي نوع من التوازن تسعى هذه الشراكة إلى تحقيقه: هل هو توازن قوى أم توازن تهديد أم توازن مصالح؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الشراكة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمثل أداة استراتيجية لتحقيق توازن إقليمي مصلحي–أمني، يهدف إلى حماية الأمن الجماعي لدول المجلس في مواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة، لا سيما تلك الناشئة عن النفوذ الإيراني والصراعات الإقليمية المحيطة، وتبدل مواقف القوى الكبرى.

فالشراكة الخليجية ليست مجرد صيغة تنسيقية، بل هي آلية توازن وظيفي تسعى من خلالها دول المجلس إلى تعزيز موقعها ضمن النظام الإقليمي والعالمي، عبر الجمع بين التعاون الداخلي والتحالفات الخارجية المتوازنة.

المبحث الاول : الإطار المفاهيمي والنظري للشراكات الإقليمية وتوازن القوى

قبل التطرق إلى مجال الشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكيف يمكن أن تحقق هذه الشراكة نوعاً من التوازن الإقليمي ومجالات تأثيرها، يجب أن نوضح أولاً ماذا يُقصد بالشراكة والتوازن، وكيف يمكن فهم الشراكات على أنها تحقق توازناً معيناً.

المطلب الأول - التعريف بمفهوم الشراكة والتوازن

أولاً – الشراكة الاقتصادية

تُعدّ الشراكة الاقتصادية اليوم من أبرز مظاهر التعاون الدولي الحديث، إذ إن هذه الشراكات استطاعت تقليص الفجوة الحاصلة في العلاقات الدولية منذ عقود، من منطق الصراع واستخدام القوة إلى منطق المصالح المشتركة والتكامل الدولي. ويُقصد بالشراكة الاقتصادية شراكة تتم بين دولتين أو أكثر من أجل تحقيق منفعة متبادلة، ويتم من خلالها تحقيق الاستقرار وتقليل احتمالية حدوث النزاع، من خلال تقوية مجالات التعاون بين الدول وبناء شبكة واسعة من التبادل التجاري وتوسعة مجال الاستثمار بين مجموعة من الدول، بهدف تحقيق التنمية والاستقرار. كما تعني الشراكات الاقتصادية الانتقال من مرحلة العلاقات التجارية البسيطة إلى علاقات مؤسسية منظمة بقانون، تتضمن التزامات متبادلة يلتزم بها جميع الأطراف.[1]

1 - د. أماني أحمد مختار، الإطار النظري التكتلات الاقتصادية مفاهيم ونظريات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023/8/31 متاح عبر الرابط https://2u.pw/gV6Wsq تاريخ الزيارة 2025/11/28

وتُعرَّف أيضاً على أنها علاقات تعاونية بين عدة أطراف، قد تكون دولاً أو شركات أو أفراداً، بهدف تحقيق مكاسب مشتركة من خلال تبادل الموارد والخبرات، مما يعزز النمو الاقتصادي بين الأطراف.[2]

ويمكن تعريف الشراكة الاقتصادية أيضاً بأنها كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لفترة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية الأطراف المتشاركة من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها وتبادل المنفعة.[3]

بالإمكان أن نستخلص في الختام أن الشراكات الاقتصادية الدولية تمثل أداةً استراتيجية مهمة للدول لتعزيز نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بين الأطراف، وأن وجود عناصر تنظم عمل هذه الشراكة، مثل الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم العلاقات بين الأطراف ويحفظ حقوق وواجبات كلٍ من الدول المشتركة، يُعدّ أمراً أساسياً. كما أن الشراكات تُسهم في تعزيز التعاون الدولي وبناء الثقة بين الدول المشاركة، مما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

---

2 - لجين مصطفى اسماعيل، الشراكات الاقتصادية الدولية المعاصرة وتوازن القوى في آسيا «نماذج مختارة» اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ،2121 ص66

3 - وجدان فالح حسن، آليات التفاعل بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص 6

ثانياً – التوازن الدولي

يعد مفهوم التوازن الدولي من المفاهيم الإشكالية في العلاقات الدولية إذ يصعب تحديد تعريف جامع مانع له بسبب تعدد الزوايا الفكرية التي تناولته فكل مدرسة نظرية أو مرحلة تاريخية فسّرت التوازن وفق مصالحها وسياقها السياسي مما جعل المفهوم مرناً ومتعدد الدلالات ورغم هذا التباين يبقى التوازن الدولي في جوهره تعبيراً عن الحالة التي تتوزع فيها عناصر القوة بين مجموعة من الدول بحيث لا تتمكن إحداها من الانفراد بالهيمنة أو فرض إرادتها على النظام الدولي وهو بذلك ليس وصفاً ثابتاً بل عملية مستمرة تهدف إلى منع اختلال ميزان القوة وضمان الحد الأدنى من الاستقرار. كما يمكن تقديم بعض التعريفات التي شكلت الفهم العام للمفهوم ومنها التعريف الذي قدمه إرنست هانس، وهو تعريف شامل لكل معاني التوازن يرى إرنست هانس أن مفهوم التوازن الدولي يتضمن ثمانية معان مختلفة وهي وصف لتوزيع القوة، توازن بين أطراف مختلفة، او محاولة للهيمنة، الدلالة على الاستقرار والسلم، او الدلالة على عدم الاستقرار والحرب، وصف مركز الدولة من حيث قوتها جمعاء في النظام الدولي، قانون تاريخي عام يعكس التفكير الفلسفي الذي يعد الصراع المستمر بين الدول شيئاً طبيعيا، واخيراً نظام أو دليل لصناعة القرار. [4]

4 - كأميل حبيب، النظريات المتنافسة في العلاقات الدولية: من المثالية إلى العولمة، مؤسسة الكتاب الحديثة، لبنان، 2004، ص46

في حين يعرف عامر رشيد مبيض نظام التوازن الدولي بأنه «نظام يُعتبر فيه من المقبول أن يكون أفضل السبل أمام دولة من الدول، لكي تحافظ على بقائها الذاتي، هو أن تعتمد على قواها العسكرية وأن تتحالف مع القوى العسكرية لدولة أخرى حين تستدعي الظروف ذلك".[5]

أما هانس مورغانثو فينظر إلى التوازن الدولي على أنه «رغبة الدولة في الحصول على القوة اللازمة والضرورية من أجل أن تتجنب الانكسار والخسارة في حالة الصراع المسلح".

وبشكل عام، يمكن تعريف التوازن الدولي على أنه مبدأ تتبعه دولة أو تحالف من الدول لمواجهة دولة أو تحالف آخر، بما يتيح لها ولحلفائها تعزيز نفوذها الدولي وفرض سيطرتها على بقية الدول. وتسعى الدول لتحقيق ذلك عبر استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل والأساليب التي تختلف بحسب الزمان والمكان. مع العلم أنه ليس من الضروري أن تكون القدرات بين الدول المتنافسة متساوية بالكامل، بل بشكل نسبي. وعليه، فإن مفهوم التوازن الدولي يصف الحالة التي تمر بها العلاقات الدولية عند الانتقال بين الحرب والسلم، أي الفترة التي تكون فيها الحرب غائبة أو محدودة.

5 - عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مفاهيم ومصطلحات، حمص دار المعارف، 2000،ص 374

المطلب الثاني - نظرية توازن القوى

نظرية توازن القوى هي إحدى أهم النظريات في العلاقات الدولية، وتعتمد على فكرة أن استقرار النظام الدولي يتحقق عندما تتوزع القوة بشكل متوازن بين الدول الكبرى. الهدف من هذه النظرية هو منع أي دولة من الهيمنة على الآخرين، إذ إن وجود توازن نسبي في القوة يحد من احتمالية اندلاع الحروب ويضمن الاستقرار النسبي في النظام الدولي.

يُعتبر هانس مورغنثاو (1904–1980) المؤسس الفعلي لهذه النظرية في إطار المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، حيث صاغ المبادئ الأساسية التي تربط القوة بالسياسة الدولية. وفقاً لمورغنثاو، تسعى الدول دائماً إلى تعزيز قوتها وحماية مصالحها، وما لم يكن هناك توازن بين القوى، يصبح النظام الدولي عرضة للفوضى والصراعات.

تنص نظرية توازن القوى على أنه عندما تكون القوة في منطقة معينة متوازنة بين الدول المتنافسة، ينتج عن هذا التوازن سلام. أما عندما لا تتوازن القوة بين الدول المتنافسة، وتكون هناك حالة من عدم التوازن في القدرات، فهذا يعني وجود احتمالية قيام الدولة الأقوى بالهجوم على الدولة الأضعف وسلب أمنها واستقلالها. ويعرفها قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على أنها «اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر، عادة بين الدول، للتعاون بشأن قضايا أمنية مشتركة، بغية تحقيق جملة من الأهداف أو بعضها،

مثل تحقيق الردع، أو تشكيل حلف دفاعي في حالة الحرب، أو منع طرف من الدخول في تحالفات أخرى قد تكون خطراً على الآخرين».[6]

الهدف من توزان القوى هو محاولة منع أي قوة من أن تصبح قوية للغاية وتمكنها من الهيمنة، وذلك من خلال إما طريقة ردع العدوان أو التأكد من أن أي طرف يسعى لتغيير هياكل القوة وموازينها لا يستطيع تعديل ميزان القوى بشكل كبير يؤثر على بقية الدول.

يفترض الواقعيون أن توزان القوى في الأساس ينشأ من الفوضى التي يعيشها العالم نتيجة عدم وجود سلطة عليا تحكم العلاقات الدولية. وبالتالي، فهو أداة تستخدمها الدول إما للحفاظ على السلوك العدواني للدول تحت السيطرة، أو كحالة طبيعية ناتجة عن تنافس الدول فيما بينها. وفي عالم يتسم بالفوضى وعدم وجود ضوابط في العلاقات الدولية، تعتبر التحالفات والشراكات بين الدول الوسيلة الأهم للحفاظ على الأمن.[7]

6 - د بسمة خليل نامق، التحول المعرفي في العلاقات الدولية بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد: ستيفن والت انموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد 91 , 2022, ص 268

7 - المصدر نفسه، ص 268

المطلب الثالث – الخلفية التاريخية والدوافع الاستراتيجية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي

أولاً – النشأة والتأسيس

ترجع بداية طرح فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1976، حين دعا الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، إلى ضرورة إنشاء وحدة خليجية تعمل على تحقيق الشراكة بين بلدان المنطقة، بما يخدم مصالح الشعوب ويعزز استقرارها، من خلال إقامة شراكة حقيقية تهتم بالتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية.

وفي نفس العام، دعا السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، إلى عقد مؤتمر يضم وزراء خارجية دول منطقة الخليج العربي الثمانية، وهي: السعودية، إيران، العراق، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، وسلطنة عمان، لطرح قضايا تتعلق بالأمن الإقليمي. وقد عُقد المؤتمر خلال الفترة من 24–25 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1976. ورغم أن مخرجات المؤتمر لم تسفر عن اتفاق نهائي، إلا أنه يُعتبر بداية العمل على بناء اتحاد إقليمي في المنطقة.

خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان، الأردن، عام 1980، استثمر الشيخ جابر، أمير الكويت، الفرصة لطرح الاستراتيجية التي تتبناها دولة الكويت ورؤيتها حول الشراكة الخليجية، والتي كانت تهدف إلى تأسيس بداية التعاون المشترك في جميع المجالات.

وفي النهاية، أسفرت المحادثات بين الأطراف عن قيام اتحاد، دون الاتفاق على الأطر التعاونية أو القانونية المنظمة له، باستثناء العراق وإيران على أثر الحرب بينهما.[8]

وبعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات التحضيرية، عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست مؤتمراً في الرياض بتاريخ 4 شباط/ فبراير عام 1981، حيث تم التوقيع على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الذي يضم الدول الخليجية الست: السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، وعمان. وأوضح بيان التأسيس أن إنشاء المجلس جاء لتحقيق الأهداف القومية العربية المشتركة بين البلدان، ولتحقيق الأمن والاستقرار لدول الخليج العربي.

وفي العام نفسه، 1981، بتاريخ 25–26 أيار/مايو، عقدت القمة الخليجية الأولى لدول الخليج الست في أبو ظبي. ويمكن اعتبار هذه القمة بمثابة المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم التصديق على الوثيقة النهائية للمجلس، واختيار أمين عام للمجلس، كما تم خلال القمة توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من قبل الأطراف.[9]

8 -عبير وفيق شفيق، دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا الاقليمية، جامعة بغداد/ كلية التربية بن رشد , 2020 , ص3

9 -بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981, موقع المجلات الاكاديمية العراقية العلمية , 2016 , ص158

ثانياً – أسباب قيام المجلس

- الأسباب السياسية والأمنية: سيطرت المخاوف الأمنية على دول الخليج خلال الفترة التي سبقت قيام المجلس وتأسيسه، والتي بدأت منذ ثورة ظفار، التي اندلعت في 9 حزيران/يونيو 1965 في القسم الغربي من عمان على ساحل البحر العربي في الطرف الشرقي من وسط الشاطئ الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. وكانت الثورة تدعو إلى إقامة إقليم ظفار والسيطرة عليه، كما كانت تسعى لإقامة نظام سياسي واجتماعي يختلف كلياً عن الأنظمة القائمة والمعمول بها في دول الخليج. وأضافت إلى ذلك تداعيات الثورة الإيرانية ونجاحها، حيث ساهمت في تنامي مصادر القلق والهواجس الأمنية لدى دول الخليج من احتمال تصدير الثورة وامتداد مجريات أحداثها إلى بلدان الخليج العربي، مما قد يهدد كيانها السياسي والأمني ويزعزع استقرارها. كما شكل غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام 1979 مصدر قلق إضافي، إذ أشار إلى أن الحروب المقبلة قد تكون على أبواب الخليج العربي. كما كان لاندلاع الحرب الإيرانية–العراقية سبب مهم ومباشر في تسريع قيام مجلس التعاون الخليجي، نظراً للقلق من امتداد مجريات الحرب إلى دول الخليج، مما دعا إلى تشكيل المجلس لمواجهة التحديات والمخاطر القادمة.[10]

10 - بدر عواد برغش، ص 160، مصدر سبق ذكره

- الأسباب الاقتصادية: يُعد الجانب الاقتصادي الموحد بين دول مجلس التعاون الخليجي أحد أهم المنطلقات التي دعت إلى تأسيسه، لما له من أهمية كبيرة في تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان الخليجية وضرورة العمل المشترك الذي يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن. ويظهر ذلك سواء من خلال إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، إذ يعد التبادل التجاري الهدف الرئيسي من إقامة هذا الاتحاد. كما أن الدول الخليجية الست تُعد من أكبر مصدّري النفط، إن لم تكن الأكبر بالفعل، وهذه الأهمية تجعل من الضروري توحيد الجهود والدخول في شراكة حقيقية لاستثمار الموارد الهائلة التي تتمتع بها بلدان الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، كان تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط نقطة مهمة في بداية الشراكة. ومن هنا جاءت أهداف المجلس، المتمثلة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى تعزيز وحدتها.[11]

11 - بدر عواد برغش، ص 161 المصدر نفسه

المبحث الثاني – التحديات البنيوية والإقليمية في مجلس التعاون الخليجي وأثرها على تحقيق التوازن الإقليمي

المطلب الأول: التحديات الداخلية والأزمات البينية

تُعد التحديات الداخلية والبينية بين دول مجلس التعاون الخليجي من أهم العقبات التي تعيق تحقيق التوازن الإقليمي للمجلس، إذ تكشف هذه التحديات عن هشاشة البيت الخليجي الواحد ومدى قدرته على أن يصبح قوة إقليمية فاعلة لتحقيق التوازن المطلوب في مواجهة النفوذ الإيراني من جهة، والطموحات التوسعية التركية والإسرائيلية من جهة أخرى.

ورغم وجود الشراكة الخليجية الموسعة في العديد من القطاعات الاقتصادية والسياسية والأمنية، إلا أن هناك لحظات كشفت عن تباين هذه الشراكة وضعفها أمام التحديات الداخلية، مثل الأزمة القطرية، والأزمة السعودية–الإماراتية بشأن اليمن، والخلافات الحدودية، والتنافس الشديد بين الدول الأعضاء.

وبناءً عليه، يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات الداخلية التي تعرقل فاعلية الشراكة الخليجية في تحقيق التوازن الإقليمي.

أولاً – الازمة القطرية – الخليجية 2017

في 5 حزيران/يونيو 2017 واجه مجلس التعاون لدول الخليج العربي أزمة حادة في بنيته الداخلية وطبيعة التنسيق الأمني والسياسي والاقتصادي بين أعضائه حيث قررت السعودية

والإمارات والبحرين وانضمت إليها لاحقاً مصر مقاطعة قطر وفرض الحصار الجوي والبري والبحري عليها. وقدمت هذه الدول مجموعة مطالب على قطر تنفيذها خلال عشرة أيام أبرزها: خفض العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد عناصر الحرس الثوري وعدم إقامة أي نشاط تجاري مع إيران بما يتوافق مع العقوبات الأمريكية وإغلاق القاعدة العسكرية التركية على أراضيها، إغلاق قناة الجزيرة، التوقف عن دعم الجماعات والمنظمات المصنفة إرهابية مثل الإخوان المسلمين وحزب الله وتنظيم داعش بالإضافة إلى دفع تعويضات مالية للدول المقاطعة .تُظهر هذه الأزمة حجم التباينات السياسية والأمنية بين دول المجلس وتكشف عن هشاشة التنسيق الداخلي وتعقيدات إدارة الأزمات البينية بالإضافة إلى تأثير القوى الخارجية على سياسات الدول الأعضاء داخل المجلس. وأظهرت هشاشة التنسيق السياسي والامني بين دول المجلس وان الازمات التي تحدث بين دول المجلس تكشف بطبيعتها حجم الاختلافات الداخلية وعدم التوافق مع بعض الرؤى والاطروحات الأمنية.[12]

كشفت أزمة حصار قطر عام 2017 عن شرخ أمني كبير بين دول مجلس التعاون، خصوصاً في المجال الأمني والاستخباراتي، حيث أدى هذا الخلاف إلى تعطيل التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء، مما أضعف منظومة الأمن الجماعي في مواجهة

12 - د صباح نعاس شنافة، القدرة السياسية والقانونية لمجلس التعاون الخليجي لحل الازمات البينية، أزمة عام 2017 أنموذجا، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2, العدد 1, 2018 , ص28

المخاطر الإقليمية. كما سمحت هذه الأزمة بتدخل قوى إقليمية ودولية مستغلة الخلاف الخليجي، مثل السياسات الإيرانية التي أدت إلى بروز سيطرة ملموسة على مياه الخليج خلال فترة الحصار، بالإضافة إلى ما فرضته الولايات المتحدة من صفقات أسلحة على الدول المتنازعة كنوع من استغلال الفرص. وعليه، فقد أسهمت هذه التحديات، بما في ذلك الأزمة القطرية، في اختلال منظومة الأمن الخليجي، مما جعلها عائقاً أمام تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة.[13]

ثانياً – الخلاف السعودي–الإماراتي حول الأزمة اليمنية

عام 2015، قررت السعودية والإمارات الدخول في تحالف عسكري بقيادة الرياض، بحجة دعم الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً ووقف تمدد الحوثيين الذين يُنظر إليهم كعملاء لإيران في اليمن. تمركزت السعودية في المناطق الشمالية والحدودية مع اليمن لحماية أمنها القومي والحفاظ على سيطرتها على الحدود الجنوبية، بينما ركزت الإمارات على المناطق الجنوبية، مستغلة التحالف لتعزيز نفوذها الجيوسياسي والسيطرة على الموانئ والممرات البحرية الاستراتيجية، مما أكسبها حضوراً عسكرياً وسياسياً قوياً في الجنوب اليمني وساهم في تأمين طرقها البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

13 - فهد أحمد عبد الرحمن، تحديات التعاون الأمني الخليجي ومستقبله في ضوء الاتفاقيات الأمنية الخليجية الهادفة لحماية الأمن الجماعي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2024، ص 306

هذا التباين في الأهداف أدى إلى توترات واضحة داخل التحالف، أبرزها الخلاف حول تعيين علي محسن الأحمر قائداً للجيش ونائباً للرئيس بعد إقالة خالد بحاح، وهو القرار الذي أثار استياء الإمارات، التي كانت تعتمد على بحاح لتوجيه المشهد السياسي لصالح أجندتها. كما أبدت الإمارات تقارباً مع عائلة علي عبد الله صالح واحتفظت بعلاقات مع بعض القوى الجنوبية والعسكرية والمذهبية، ما عزز نفوذها في الجنوب وأحدث نوعاً من الانفصال الجزئي عن رؤية السعودية للشرعية اليمنية الموحدة.

نتيجة لذلك، واجه التحالف السعودي–الإماراتي أزمة ثقة وتنسيق بين الأطراف، ما أدى إلى احتدام العلاقة الثنائية وتصاعد الخلاف حول الأجندات الاستراتيجية لكل طرف. كما عزز هذا التوتر بين محورين مهمين داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وأثر سلباً على قدرة التحالف على تحقيق أهدافه المشتركة، سواء في مواجهة الحوثيين أو الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.[14]

ثالثاً- الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي

إن الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون ليست جديدة، بل ظهرت منذ استقلال هذه الدول وعادت للواجهة بين فترة وأخرى. هذا الوضع يُضعف التماسك الداخلي بينها ويجعلها معرضة للانقسام دائماً، مما يشكل حافزاً للقوى الخارجية للتدخل في

14 - فايزة والي، لخالف الإماراتي السعودي حول الازمة اليمنية: إعادة توزيع للأدوار ام تضارب للمصالح 2019-2015، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2020، ص 122- 127

شؤون المجلس، ومحفزاً للخلاف بين الدول الأعضاء. وبالنتيجة، يضعف هذا منظومة الأمن الجماعي التي تسعى إليها دول المجلس، ويقلل من فاعلية التوازن الإقليمي الذي تسعى إلى تحقيقه عبر الشراكات الأمنية والاقتصادية بينها.

- **الخلافات الحدودية البحرينية–القطرية**

إن تاريخ الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين قديم جداً ويعود إلى حقب سابقة. ففي عام 1937، هاجمت القوات القطرية منطقة الزبارة التي كانت تابعة للبحرين، وسعت نفوذها للسيطرة على جزر حوار. لكن في عام 1939، منحت بريطانيا جزر حوار إلى البحرين، مما أغضب القيادة القطرية التي لم توافق على هذا القرار. ومع ذلك، تمت تسوية الخلاف عام 2001 عبر محكمة العدل الدولية، حيث أقرت المحكمة جزر حوار للبحرين وجزيرة الزبارة لقطر.

- **الخلافات الحدودية بين السعودية والكويت**

يرجع تاريخ الخلاف الحدودي بين السعودية والكويت إلى إدارة وإنتاج النفط في المنطقة المحايدة. ففي عام 1965، توصلت الدولتان إلى اتفاق مشترك يقضي بتقسيم تلك المنطقة إدارياً، حيث تولت الكويت إدارة المنطقة الشمالية، وتولت السعودية الجزء الجنوبي. فيما بعد، وقعت السعودية والكويت عام 2000 اتفاقية مشتركة لترسيم الحدود البحرية وإنهاء تقسيم المنطقة المحايدة، لكن ظلت مشكلة الجزر الغنية بالنفط عالقة، وهي تتمثل في جزيرة أم المرادم وقاروة، ولم تُحل إلى الآن. وتُعد

هـذه المسـألة مـن أبـرز ملفـات الخـلاف الحـدودي بيـن البلديـن، وشـهدت نزاعـات كبيـرة، منهـا توقـف إنتـاج النفـط فيهـا عامـي 2014 و2015 بسـبب هـذا الخـلاف.

- **الخلافات الحدودية بين السعودية والإمارات**

يُعـد هـذا الخـلاف مـن أبـرز التحديـات البينيـة داخـل دول مجلـس التعـاون الخليجـي، إذ يعـود إلـى مـا بعـد اسـتقلال دولة الإمـارات عام 1971، ولا سـيما فـي المناطـق الاسـتراتيجية مثـل خـور العديـد وحقـل الشـيبة. وعلـى الرغـم مـن توقيـع اتفاقيـة عـام 1974 بيـن البلديـن، والتـي نظمـت بعـض الجوانـب ومنحـت السـعودية نفـوذاً أكبـر فـي هـذه المناطـق، إلا أن الخـلاف لـم يُحسـم بشـكل كامـل، خصوصـاً فيمـا يتعلـق بترسـيم الحـدود البحريـة. وتبـرز أهميـة خـور العديـد كونه يفصـل جغرافيـاً بيـن الإمـارات وقطـر، ممـا يمنـح السـعودية موقعـاً اسـتراتيجياً مؤثـراً فـي التوازنـات الإقليميـة. كمـا يعكـس النـزاع حـول حقـل الشـيبة البعـد الاقتصـادي للخـلاف، الأمـر الـذي يكشـف عـن اسـتمرار التنافـس الجيوسياسـي داخـل المجلـس، ويشـكل عائقـاً أمـام تحقيـق التكامـل والتـوازن الإقليمـي.

رابعاً – التنافس السياسي والاقتصادي بين دول المجلس

يُشـكّل التنافـس السياسـي والاقتصـادي المتصاعـد بيـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي أحـد أبـرز التحديـات البنيويـة التـي تعيـق تحقيـق التكامـل الإقليمـي والتـوازن فـي المنطقـة ولا سـيما بيـن السـعودية والإمـارات بوصفهمـا مـن أبـرز القـوى داخـل المجلـس.

فعلى الرغم من وجود إطار مؤسسي جامع يهدف إلى تعزيز التعاون والوصول إلى التكامل في القطاعات المشتركة بما يسهم في تحقيق التوازن إلا أن اختلاف الرؤى الاستراتيجية وتباين الطموحات الوطنية لكل دولة أدى إلى تحول هذا التعاون إلى نمط من التنافس داخل إطار الشراكة نفسها حيث تسعى كل دولة إلى تعظيم مكاسبها الوطنية وتعزيز موقعها الإقليمي أحياناً على حساب العمل الجماعي المشترك.

إن استمرار هذا التنافس في ظل غياب تنسيق فعّال وآليات ملزمة لتوحيد السياسات يؤدي إلى إضعاف مستوى التكامل داخل مجلس التعاون الخليجي ويحد من قدرته على تشكيل قوة إقليمية موحدة قادرة على مواجهة التحديات الخارجية. كما ينعكس هذا التباين في السياسات الاقتصادية والسياسية بشكل مباشر على منظومة الأمن الإقليمي، إذ يعرقل بناء موقف جماعي متماسك، ويجعل تحقيق التوازن الإقليمي هدفاً أكثر تعقيداً في ظل تعدد الأجندات واختلاف المصالح بين الدول الأعضاء. [15]

15 - خضر عباس عطوان، ورقة تحليلية، السعودية والإمارات: نحو تباين في الأجندات، معهد الجزيرة للدراسات , 2021, ص6-5

المطلب الثاني – التحديات الإقليمية أمام مجلس التعاون الخليجي

إن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي لا تقتصر على الأبعاد الداخلية، بل تمتد لتشمل البيئة الإقليمية المحيطة، التي تتسم بالتعقيد وتداخل المصالح والصراعات. وعليه، فإن فهم طبيعة التحديات الإقليمية يُعد ضرورياً لتفسير حدود فاعلية المجلس في تحقيق التوازن الإقليمي، خصوصاً في ظل تصاعد أدوار قوى إقليمية منافسة وتزايد حدة الأزمات في المنطقة.

أولاً – الملف النووي الإيراني وطبيعة العلاقة مع دول المجلس

تلعب إيران دوراً محورياً وبارزاً في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعلها في مقدمة دول المنطقة حضوراً وتأثيراً في مجريات القوة، إلى جانب دورها المتنامي بعد اختلاف عقيدتها السياسية والعسكرية عقب سقوط نظام الشاه وصعود الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني ومشروع تصدير الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة. وقد لعبت إيران دوراً بارزاً في توسيع رقعة نفوذها وسيطرتها عبر إنشاء شبكة من الوكلاء في المنطقة، وتحديداً في العراق واليمن ولبنان وسوريا سابقاً، كما دعمت حركات المقاومة المسلحة في فلسطين. هذا الدور يجعل إيران محور تحدٍ حقيقي وكبير، بل الأبرز بالنسبة لدول الخليج العربي.

من أهم الأسباب التي دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تأسيس المجلس هي المخاوف الأمنية التي سيطرت على

الدول الأعضاء، لا سيما الخوف من تصدير العقيدة الإيرانية إلى أنظمتها السياسية الداخلية، ومن جهة أخرى الحاجة إلى إيجاد نظام توازن يضمن أمنها أمام المشروع الإيراني. وقد زادت هذه المخاوف تحديداً بعد إعلان إيران عن مشروعها النووي، مما عمّق الشكوك حول نواياها تجاه المنطقة، لا سيما دول الخليج. لذلك سعت دول المجلس إلى بناء منظومة أمنية خليجية متكاملة، قادرة على مواجهة التهديدات الإيرانية عبر إنشاء شراكة اقتصادية وسياسية وأمنية بين الدول الأعضاء، بما يعزز قدرتها على التعامل مع التحديات المشتركة وخلق موقف جماعي موحد قادر على ردع أي تهديد يمس الاستقرار الإقليمي.

لذلك عبّرت دول مجلس التعاون الخليجي عن موقفها من الملف النووي الإيراني عبر تقديم مجموعة من المقترحات، من أبرزها ضمان أن يكون البرنامج النووي الإيراني لأغراض سلمية فقط، مع الإلحاح على أن يكون خاضعاً لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم تمنع هذه المقترحات دعم بعض الدول الخليجية لإيران في تطوير برنامجها النووي السلمي، شريطة تقديم ضمانات واضحة بعدم استخدام البرنامج لصناعة أسلحة نووية أو تجاوز الحدود المخصصة للتخصيب.

مع ذلك، لم تُستكمل هذه الجهود والدعوات بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران، ما أدى إلى تغيير لغة التعامل مع البرنامج النووي الإيراني من قبل دول المجلس، والتحول نحو الدعوة إلى جعل المنطقة خالية من أي

طاقة نووية عسكرية. ورحبت المملكة العربية السعودية بالقرار الأمريكي نظراً لقطيعتها مع إيران ووجهت أصابع الاتهام نحو طهران باعتبارها مصدر زعزعة الاستقرار الإقليمي. كما أعلنت كل من الإمارات والبحرين دعمها للموقف السعودي، فيما كان موقف قطر قريباً من الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.[16] تولدت أمام دول مجلس التعاون الخليجي عدة خيارات لتحقيق التوازن الإقليمي في ظل امتلاك إيران للسلاح النووي:[17]

الخيار الأول: السعي لامتلاك قدرات نووية عسكرية. يُعد هذا الخيار مكلفاً جداً لكن الدولة المرشحة للقيام بهذا الدور هي المملكة العربية السعودية لما تمتلكه من إمكانيات نفطية ومالية كبيرة تؤهلها للعب هذا الدور في المنطقة. كما تُعتبر السعودية الدولة القائدة لدول المجلس وتمتلك صواريخ وطائرات قادرة على حمل رؤوس نووية مما يوفر الدافع لإنشاء بنية تحتية للطاقة النووية بما يشمل المفاعلات النووية ويضعها ضمن الدول النووية المحتملة. ويعزز من ذلك اهتمام المملكة بالطاقة النووية والتعاون العسكري والشراكة مع باكستان.

الخيار الثاني: الاحتماء بالمظلة الأمريكية: يُعد هذا الخيار الأقل تكلفة والأقل تصادماً مع المشروع الإيراني ويتيح لدول الخليج

16 - دقمان فيروز، رهانات وتحديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تحقيق التعاون الامني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2022, ص -48 50

17 - دقمان فيروز، ص52, المصدر نفسه

حماية أمنها دون الدخول في سباق تسلح نووي.

الخيار الثالث: التوصل إلى اتفاق إقليمي يُعلن فيه الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ورغم أن هذا الخيار يحقق الأمن الجماعي ويقلل من التوترات فإنه لا يتوافق مع الرؤية السعودية الخاصة بنوع التوازن الذي تسعى لإيجاده مقابل إيران.

يبقى التهديد الإيراني ومحور وكلائه الإقليميين أبرز التحديات أمام دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لتحقيق التوازن الإقليمي المنشود. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الصراع الدائر في غزة بعد عملية «طوفان الأقصى» في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث أسفرت الاشتباكات عن وقوع مجازر في صفوف المدنيين، وانخرطت جماعات المقاومة في اليمن ولبنان، ما أدى إلى تصاعد التوتر الإقليمي وامتد تأثيره إلى دول الخليج، في مواجهة مباشرة بين إيران ووكلائها من جهة، والكيان الإسرائيلي من جهة أخرى.

كما يثير القلق احتمال امتلاك إيران لأذرع مسلحة قادرة على استهداف منشآت حيوية ومصادر الطاقة في الخليج، ما يجعل الأمن الخليجي في حالة تأهب دائم. ورغم أن دول المجلس تتبنى سياسات متعددة لاحتواء هذا الخطر، مثل التحوط الاستراتيجي للكويت، أو العلاقات الدبلوماسية والتجارية التي تجمع قطر وسلطنة عمان بإيران، إلا أن النظرة الخليجية لإيران لم تتغير جوهرياً، فهي لا تزال تمثل تهديداً حقيقياً يستوجب

تنسيقاً خليجياً فعالاً لمواجهته. لذلك، يبقى التهديد الإيراني أولوية استراتيجية تدفع دول المجلس إلى تكثيف جهودها الأمنية والدبلوماسية للتصدي لأي مخاطر قد تؤثر على استقرار المنطقة وأمنها الجماعي.[18]

لذا يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي لم تنجح بالكامل في تحقيق التوازن الإقليمي تجاه إيران، لا سيما بالنظر إلى انتشار نفوذها في المنطقة عبر وكلائها في اليمن ولبنان وسوريا، ودعمها لحركات المقاومة المسلحة في فلسطين، ما يزيد من قدرتها على التأثير المباشر في الصراعات الإقليمية بما فيها الخليج، إضافة إلى التحديات القائمة المتعلقة بالملف النووي الإيراني.

ثانياً – تراجع الدعم الخليجي في القضية الفلسطينية

لسنوات طويلة، بقيت القضية الفلسطينية من أبرز التحديات الإقليمية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ككل، كما تمثل اختباراً حقيقياً لوحدة المواقف العربية في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية. ولا يمكن التغافل عن الدور الخليجي في دعم القضية الفلسطينية، لا سيما الحق في إقامة دولة مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ومع ذلك، لم تكن المواقف الفعلية لكل دولة موحدة دائماً، فقد شهدت

18 - دانة العنزي، تحديات أمام «مجلس التعاون الخليجي» في 2024، المجلة، 22 يناير 2024، متاح عبر الرابط https://2u.pw/WxOFL

السنوات الأخيرة تفاوتاً ملحوظاً وتخبطاً خليجياً واضحاً تجاه القضية، حيث وقعت بعض الدول مثل الإمارات والبحرين اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل ضمن إطار اتفاقيات «إبراهام» عام 2020، وهو ما أحدث تحولات استراتيجية في السياسة الخليجية تجاه الملف الفلسطيني.

يعكس هذا التباين والاختلاف في المواقف صراعاً بين الاعتبارات الوطنية والضغوط الإقليمية، فالدول التي دخلت في علاقات رسمية مع إسرائيل سعت لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية مباشرة، بينما حافظت دول أخرى مثل قطر والكويت على موقف أكثر تحفظاً ودعماً للفلسطينيين من خلال استمرار علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة حماس، وتقديم الدعم المالي والسياسي المباشر لقطاع غزة. تلك التفاوتات بين الدول الأعضاء تحد من قدرة المجلس على اتخاذ موقف جماعي موحد، وتضعف تأثيره ككتلة عربية قادرة على دعم الفلسطينيين أو التأثير في موازين القوى في الصراع العربي-الإسرائيلي.

المبحث الثالث - تقييم فاعلية الشراكة الخليجية في تحقيق التوازن الإقليمي

المطلب الأول – تجارب سابقة لفاعلية الشراكة الخليجية

تُعد الشراكة الخليجية الموحدة داخل دول مجلس التعاون نموذجاً عملياً لتطبيق مفهوم نظرية توازن القوى على المستوى الإقليمي، إذ يتحقق التوازن الإقليمي بوصفه مستوى من مستويات التحليل عندما تتوزع القدرات العسكرية والسياسية

والاقتصادية داخل المنطقة بطريقة تمنع سيطرة قوة واحدة على الآخرين. وهذا ينطبق على دور مجلس التعاون الخليجي كمجموعة تسعى إلى معادلة النفوذ الإيراني والتركي في منطقة الشرق الأوسط.

وفقاً لنظرية توازن القوى، يتحقق الاستقرار وضمان الأمن عندما تتمكن مجموعة من الدول من بناء قوة جماعية مشتركة ضمن إطار تعاوني، تمنع أي طرف خارجي في الإقليم من امتلاك تفوق يسمح له بفرض هيمنته أو تهديد أمن بقية الأطراف. لذلك، يوفر الجهد والعمل المشترك ضمن إطار التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بين مجموعة الدول فرصة لإعادة توزيع القوة داخل الإقليم من خلال الشراكات القائمة، بما يضمن عدم اختلال توازن القوى لصالح قوى إقليمية كبرى مثل إيران أو تركيا أو غيرها من الدول المحيطة.

لقد تجلّى مفهوم توازن القوى داخل إقليم الخليج العربي بشكل واضح، خصوصاً بعد الثورة الإسلامية عام 1979، التي أعادت ترتيب عناصر الصراع والقوة في المنطقة، مما دفع كل طرف من أطراف المنطقة إلى السعي لتعزيز موقعه في ميزان القوى الإقليمي. وفي نفس السياق، استطاعت الشراكة الخليجية داخل مجلس التعاون خلق بيئة دفاعية جماعية تمكّن دول الخليج من مواجهة التهديدات الخارجية، لا سيما مع بروز التنافس الخليجي-الإيراني بعد الحرب الإيرانية-العراقية، مما دفع المجلس إلى العمل على منظومة أمنية مشتركة توفر آليات الدفاع والحماية

وتحقق المصالح الجماعية.[19]

يمكن بالإجمال قياس أثر هذا التوازن بصورة أكبر **لحظة غزو العراق للكويت عام 1990**، إذ أظهرت دول الخليج العربي قدرة واضحة على العمل والتنظيم الجماعي لمواجهة التهديد، من خلال **رد جماعي مستند إلى قوة سياسية واقتصادية وعسكرية موحدة تعمل في إطار تعاوني**، بالإضافة إلى **الدعم الدولي**. هذا الحدث بالذات يكشف أن **الشراكة الخليجية ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي** ليست مجرد إطار سياسي موحد للعمل، بل تمثل **آلية عملية لتعديل ميزان القوى وضبطه بما يحفظ أمن الإقليم**، مما دفع دول المجلس إلى **تطوير القدرات الدفاعية وتعزيز التكامل العسكري** بهدف مواجهة التهديدات التي تمس الأمن والاستقرار.[20]

كما أن حرب الخليج الثانية أكدت أن الخلل في ميزان القوى الإقليمي يمثل التهديد الأخطر على أمن المنطقة، وأن الدول الصغيرة والمتوسطة، إذا لم تخلق إطاراً تعاونياً جماعياً فيما بينها، لن تتمكن من مواجهة القوى الصاعدة منفردة في الإقليم. لذلك، اكتسب التعاون والشراكة الخليجية أهمية كبرى من خلال محاولة توزيع القوة بطريقة تمنع تفوق أي طرف على بقية الأطراف. ومع تصاعد الأزمات في البيئة العربية بعد عام 2011،

19 - محمد محمد سعيد الدرمكي، أثر توازن القوى على الامن والاستقرار الاقليمي الخليج العربي نموذجاً، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد 18 , 2024 , ص -249 250

20 - حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، أطروحة دكتوراة منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام , 2012, ص 309

ازداد اعتماد دول الخليج على منظومة مجلس التعاون لضبط التوازن، خاصة فيما يتعلق بالتهديدات القادمة من إيران ومشروعها التوسعي، ودور تركيا في المنطقة، من خلال توفير آليات ردع جماعي وتوزيع مسؤوليات الدفاع والأمن وفق رؤية مشتركة. بل إن التوجه المتزايد نحو تطوير آليات القيادة الموحدة، وتعزيز قوات درع الجزيرة، والاستعانة بالتحالفات الدولية عند الضرورة، وتطوير البنى التحتية للقوة العسكرية ودمج التكنولوجيا يعكس وعياً خليجياً بأهمية الحفاظ على ميزان قوى يمنع الفراغ الأمني ويقلل من احتمالات الصراع.[21]

المطلب الثاني - تقييم فاعلية الشراكة الخليجية في تحقيق التوازن الإقليمي في ظل التحولات الأمنية المعاصرة

لعقود طويلة، سعت دول الخليج إلى بناء منظومة أمن جماعي تمكّنها من تجنب الانخراط المباشر في أي تصعيد محتمل للصراع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى. فقد أدركت هذه الدول أن الانخراط المباشر في هذا الصراع لن يؤدي إلا إلى زجها كأطراف فيه، بما يعيق مسارات التقدم السياسي والاقتصادي التي عملت على ترسيخها خلال السنوات الماضية.

وفي هذا السياق، استطاعت دول الخليج أن تجذب أنظار المستثمرين من مختلف دول العالم بوصفها بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة، فضلاً عن استقطاب أعداد كبيرة من الوافدين،

21 - محمد محمد سعيد الدرمكي، ص 251 , مصدر سبق ذكره

وتنشيط قطاع السياحة، وتعزيز حضورها كمراكز اقتصادية عالمية تستقطب مقيمين من مختلف الجنسيات. كما عملت على تعزيز حضورها الإقليمي والدولي من خلال بناء شراكات اقتصادية واسعة مع فاعلين دوليين، وتبني دبلوماسية مرنة قائمة على الحياد والوساطة، كما هو الحال في تجارب كل من قطر وسلطنة عُمان.

وقد أسهمت هذه السياسات في ترسيخ صورة دول الخليج كبيئات آمنة ومستقرة، قادرة على احتضان العقول المنتجة والاستثمارات العالمية، ما عزز من مكانتها ضمن التوازنات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، سعت هذه الدول إلى بناء منظومة أمن جماعي قائمة على الشراكات الأمنية، ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، إدراكاً منها بأن أي تصعيد إقليمي واسع من شأنه أن يخلّ بهذه المنظومة ويهدد مكتسباتها التنموية. غير أن التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد عملية «طوفان الأقصى» في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وما تبعها من توسّع رقعة الصراع وانخراط أطراف إقليمية متعددة فيه، كشفت عن هشاشة هذا التوازن. فقد تصاعدت التوترات إلى مستويات غير مسبوقة، ووصلت إلى المرحلة التي كانت دول الخليج تسعى لتجنبها، والمتمثلة في انتقال الصراع إلى نطاق أقرب من المجال الخليجي، عبر استهداف المصالح الأمريكية ومنشآت الطاقة والبنى الاقتصادية الحيوية في المنطقة.

ما ينبغي إدراكه هو أن الوعي الخليجي المتصاعد لدى صُنّاع القرار في دول مجلس التعاون يتجه نحو مراجعة جدية لمدى فاعلية الحماية التي توفرها المظلة الأمنية الأمريكية، لا سيما في ظل الشراكات الأمنية والعسكرية القائمة. فقد برزت دعوات متنامية داخل دول المجلس لإعادة تقييم هذه الشراكة بما يتلاءم مع حجم التهديدات التي تواجهها، خصوصًا في ظل تعرّض أمنها المباشر للاستهداف من قبل إيران.

وقد تجلّى ذلك بوضوح في الأحداث الأخيرة، حيث شنت إيران منذ اليوم الأول للحرب في 28 فبراير 2026، هجمات باستخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ استهدفت كلاً من قطر والبحرين والكويت والإمارات والسعودية، مركزة على القواعد الأمريكية ومنشآت الطاقة والبنى التحتية الحيوية. ويكشف هذا التصعيد أن هذه القواعد، التي كانت تُعد سابقاً مصدراً للردع والحماية، قد تحولت فعلياً إلى نقاط استهداف مباشرة، ما يهدد الاستقرار الأمني والاقتصادي لدول الخليج. كما أن ذلك يزعزع ثقة المستثمرين الأجانب ويقلل حجم تدفق رؤوس الأموال إليها.

وعليه، لم يعد من المتوقع أن يعود الوضع الأمني الخليجي إلى ما كان عليه قبل هذه الحرب، إذ أعادت هذه التطورات طرح تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة وقدرتها الحقيقية على توفير الحماية أو تحقيق الردع التقليدي في مواجهة إيران. بل إن هذه الشراكة في ظل المعطيات الراهنة باتت تمثل عامل مخاطرة بقدر ما تمثل عامل

حماية، وهو ما يفرض على دول المجلس البحث عن بدائل أو مقاربات أكثر توازناً في إدارة أمنها الإقليمي.[22]

المطلب الثالث - مستقبل الأمن الخليجي في ضوء التصعيد الإقليمي

يدور النقاش الخليجي حالياً حول إعادة ترتيب الأولويات الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب الجارية، ووضع رؤى جديدة تهدف إلى الحفاظ على منظومة الأمن الجماعي التي تسعى دول الخليج إلى توفيرها. وعلى الرغم من عدم انخراط هذه الدول في الصراع بشكل مباشر، فإن الحرب تجعلها من أكثر الدول تضرراً اقتصادياً وأمنياً، ليمتد ذلك إلى بنية الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يضعف فاعلية التوازن الإقليمي الذي حاولت خلقه لسنوات من خلال منظومة ردع ومسارات سياسية وأمنية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتوفر الحرب فرصة مهمة لإعادة تقييم مدى فاعلية سياساتها الدفاعية وحجم علاقاتها الإقليمية، بحيث لا يقتصر الأمر على الرد العسكري فحسب، بل يتعداه إلى خلق منظومة أمنية جديدة مبنية على خطط طويلة الأمد لضمان أمنها ومنع استهدافها مجدداً في المستقبل. ويتطلب ذلك تطوير قدراتها الصاروخية والدفاعية، وتعزيز تعاونها مع الحلفاء الاستراتيجيين، مع إعادة النظر في طبيعة الشراكة مع الولايات

22 - Frédéric Schneider,The Costs of the Iran Conflict for the Gulf ,Middle East Council on Global Affairs.March 8, 2026 , Available at the link https://2u.pw/9N8nsX

المتحدة، بحيث لا يقتصر الاعتماد عليها بالكامل، بل يشمل أيضاً فواعل أخرى مثل الصين، بما يمكنها من حماية أمنها واستقرارها وتحقيق مزيد من التوازن المنشود. وتعد مرحلة ما بعد الحرب مفصلية لدول الخليج، إذ تواجه تحدياً مزدوجاً: حماية سيادتها وتأمين مواردها الحيوية من جهة، وإعادة ترتيب استراتيجياتها الإقليمية بما يضمن الحد من المخاطر المستقبلية وتحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة من جهة أخرى.[23]

تشير الدراسات والتحليلات الصادرة عن مراكز الفكر والاستراتيجيات إلى أن دول الخليج، بعد الحرب، تتجه نحو استراتيجية جديدة تقوم على الردع الذاتي والتكامل العسكري، مع التركيز على حماية مصالحها الاقتصادية الحيوية. ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية ضمن أربعة محاور رئيسة:

1. بناء منظومة دفاعية مشتركة: تسعى دول الخليج إلى إنشاء منظومة دفاعية مشتركة أكثر تطوراً، تتماشى مع جهود التكامل العسكري بين الدول الست. يشمل ذلك تطوير شبكات رادار تغطي جميع الحدود البرية والبحرية، وإنشاء دفاع مشترك متقدم قادر على مواجهة الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة، بالإضافة إلى تعزيز الدفاعات الساحلية

23 - Mohammed Barhouma , The Gulf States and the Day After the War, Emirates Policy Center , March 26, 2026, Available via the link , https://2u.pw/CAi2sN

لحماية الممرات البحرية الحيوية، مثل مضيق هرمز الذي يمثل ورقة ضغط استراتيجية. كما تعمل هذه الاستراتيجية على تنويع مصادر النقل لتقليل الاعتماد على نقاط عبور محددة، لضمان استمرارية حركة التجارة والطاقة في ظل أي تصعيد محتمل.

2. مواجهة حرب الاستنزاف بتقنيات منخفضة التكلفة: من المتوقع أن تعمل دول الخليج على تطوير آليات ردع منخفضة التكلفة وفعّالة، من خلال الاستثمار في التقنيات السيبرانية ومراكز الذكاء الاصطناعي للكشف المبكر عن الهجمات. فقد أصبح واضحاً أن الحرب الحالية تعتمد على تكتيكات هجومية رخيصة، مثل الطائرات المسيّرة والصواريخ الصغيرة، والتي تهدف إلى إضعاف واستنزاف المنظومات الدفاعية المكلفة. ومن خلال هذه الاستراتيجية، تسعى دول الخليج إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على التفوق الدفاعي وتقليل العبء الاقتصادي الناتج عن عمليات الردع المستمرة.

3. حماية الاقتصاد والممرات الحيوية: تدرك دول «مجلس التعاون الخليجي» أن أمنها واستقرارها الاقتصادي والسياسي مرتبطان بشكل مباشر بأمن قطاعاتها الحيوية، لا سيما تلك القائمة على الطاقة والمشاريع التنموية الكبرى. لذلك سعت إلى تطوير خطوط نقل بديلة، مثل خط «شرق-غرب» السعودي،

لتقليل الاعتماد على مضيق هرمز، مما يمنحها مرونة أعلى وقدرة أكبر على مواجهة المخاطر المتصاعدة والمتوقعة، ويضمن استمرار حركة التجارة والاستثمار حتى في ظل توترات أمنية محتملة.

4. دبلوماسية متعددة الأطراف واستراتيجية مرنة: أدركت دول «مجلس التعاون الخليجي»، بعد الحرب الجارية، حجم المخاطر التي تحيط بها في منطقة متوترة دائماً، مما يفرض عليها اعتماد دبلوماسية عالية المرونة إلى جانب سياسة ردع قوية. ففي العلاقة مع إيران، ستحافظ دول المجلس على نهج الردع الحذر، مع إبقاء قنوات التواصل مفتوحة لتجنب أي انزلاق نحو مواجهة شاملة. أما فيما يتعلق بالكيان الإسرائيلي، فتظل الشراكات مرتبطة بالأمن السيبراني والدفاع الجوي، مع مراعاة الحساسية السياسية للمواقف الإقليمية، بما يتيح التوازن بين الحفاظ على مصالحها الأمنية وتعزيز قدرتها الاستراتيجية دون تعريضها لمخاطر إضافية.[24]

وبهذا نستطيع القول إن التوازن الإقليمي الذي سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى بنائه، اعتماداً على أمن جماعي قائم على الردع ومواجهة النفوذ الإيراني والتصعيد الإقليمي، لم يثبت فعاليته بعد الحرب الأخيرة. فلم تتمكن هذه الدول من

24 - 05 عبدالله فيصل ال ربح، كيف تفكر دول الخليج بعد حرب إيران؟، المجلة, مارس 2026, متاح عبر الرابط https://2u.pw/CAi2sN

خلق منظومة ردع كافية للتعامل مع التهديدات المتصاعدة. ومن المتوقع أن تتجه إلى تطوير منظومتها الدفاعية المشتركة، بما يعزز قدرتها على الردع الذاتي وحماية حدودها البرية والبحرية، ويمنحها مرونة أكبر في مواجهة المخاطر المستقبلية.

الخاتمة

ختاماً، يمكن القول إن دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، كنموذج يسعى إلى موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة والحفاظ على التوازن الإقليمي في ظل القوى الإقليمية المتصارعة، تُظهر أنها وُضعت في لحظة حاسمة غيّرت مستقبلها السياسي والأمني، كما تجلّى في الحرب الأخيرة؛ إذ لم تنجح بشكل كامل في حماية أمنها واستقرارها، ولم تتمكن من تمكين منظومة ردع فاعلة تضعها في موقع التوازن المطلوب. وتشير التطورات إلى أن التوازن الإقليمي لن يتحقق بشكل دائم إلا من خلال دمج القوة العسكرية مع دبلوماسية مرنة متعددة الأطراف، توازن بين الردع والمصالح الاقتصادية، مع الحفاظ على قنوات التواصل الإقليمي. وبناءً عليه، يعتمد مستقبل الأمن الخليجي على قدرة دول المجلس على تطوير استراتيجيات شاملة تجمع بين الردع الذاتي، والتعاون الدفاعي، وحماية المصالح الحيوية، مما يجعلها أكثر استعداداً لمواجهة التهديدات المستقبلية وتعزيز استقرار المنطقة على المدى الطويل.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org